تعليق على ما وقع لابن هشام أولَ القطر مِن اختيارٍ في تعريف الكلمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين، وبعد، فقد اشتهر عند المنطقيين أن الحد التام ما اشتمل على الجنس والفصل القريبين، كقولنا في تعريف الإنسان: "الحيوان الناطق"، فإذا ذكر بدل الجنس القريبِ البعيدُ كان حدا ناقصا، كقولنا في تعريفه: "الجسم الناطق"، وإن كان كِلا التعريفين مساويًا للماهية، لمساواةِ الفصل – وهو الناطق – لها.

وإنما كان الحيوان جنسا قريبا للإنسان لكونه أقربَ جنسٍ له، فلا يتوسطهما جنس آخر، بخلاف البعيد فهو ما كان بينه وبين الماهية جنس متوسط أو أكثر، ولكون البعيد وراء القريب فهو أعم منه وأكثر أفرادا منه، والقريب أخصُّ الأجناس لعدم توسط جنس آخر بينه وبين الماهية حتى يكون أخص منه وأعم منها.

والحاصل أن الحد لا يكون تاما إلا إذا ذكر فيه الجنسُ القريب، قال الغزالي في "المعيار" : ونعني بإيراد الجنس القريب أن لا نقول في حد الإنسان: "جسم ناطق مائت"، وإن كان ذلك مساويا للمطلوب، بل نقول: "حيوان"، فإنَّ الحيوانَ متوسِّطٌ بين الجسم والإنسان، فهو أقربُ إلى المطلوب من الجسم، ولا نقول في حد الخمر: "إنه مائع مسكر"، بل نقول: "شراب مسكر"، فإنه أخصُّ من المائع وأقربُ منه إلى الخمر. انتهى.

ثم إن ابن الحاجب في "الكافية" قد عرف الكلمة بأنها: "لفظ وضع لمعنى مفرد"، واشتهر هذا عند غيره من النحاة، لكنَّ ابنَ هشام في أول "القطر" لم يأخذِ اللفظَ جنسا في تعريف الكلمة بل عدل عنه إلى القول، فقال في تعريفها: "الكلمة: قول مفرد"، ثم قال في "شرحه" : فإن قلت: فلِمَ لا اشترطتَ في الكلمةِ الوضعَ كما اشترط من قال: "الكلمة: لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفرد"؟ قلت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأَخْذِهم اللفظَ جنسا للكلمة، واللفظُ ينقسم إلى موضوعٍ ومهمَل، فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ولمَّا أخذتُ القولَ جنسا للكلمة، وهو خاصٌّ بالموضوع، أغناني ذلك عن اشتراط الوضع.

فإن قلت: فلِمَ عَدَلْتَ عن "اللفظ" إلى "القول"؟ قلت: لأنَّ اللفظَ جنسٌ بعيدٌ، لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا، والقولُ جنسٌ قريب، لاختصاصه بالمستعمَل، واستعمالُ الأجناسِ البعيدة في الحدود معيبٌ عند أهل النظر(1). انتهى، أي: أهل الميزان كما قال الفيشي، وهم علماءُ المنطق كما قال السُّجاعي.

وأنت ترى أن الجنس البعيد (وهو اللفظ) مشاركاتُ الكلمة فيه أكثرُ من مشاركاتها في الجنس القريب (وهو القول)، وذلك لكون "اللفظ" أعم، والأعم تكون أفراده أكثر، ولذلك قال الفِيشي في حاشيته على شرح القطر: المراد بـ"البعيد" ما كان كثيرَ الأفراد، والقريبُ عكسه. انتهى.

ثم ما في حاشيتي الفيشي والسجاعي على هذا الموضع لم يحقق الغرض، بل وقع للسجاعي ما لا يخلو من نظر.

أما الفيشي فقال على هذا الموضع: قوله (معيب عند أهل النظر) إن أراد أنه فاسد، فهذا غير صحيح، لأنهم جوزوا التعريف بالأعم، وإن أراد أن الأولى خلافه، فهو لا يضر في المقصود. انتهى.

قلت: ابن هشام يريد أنه خلافُ الأولى لا أنه فاسد، لما عُلِم في المنطق ولما سيجيء من كلامه نفسِه.

أما قوله (لأنهم جوزوا التعريف بالأعم) فلا يخفى على ابن هشام، على خلافٍ معروف في جوازه، والتعريفُ الذي عابه ليس تعريفا بالأعم كما سيظهر لك، وهو لم يعبه من جهة أعميته هو بل من جهة أعميةِ جزءٍ منه وهو كلمةُ "لفظ".

وأما قوله (فهو لا يضر بالمقصود) فإن ابن هشام لم يقل إنه يضر بالمقصود، بل قال: إن المصير إليه مع وجود ما هو أولى منه عيبٌ، فأين العيب؟!

وأما السجاعي فكتب على هذا الموضع: قوله (معيب) هذا مدفوع، فإن المعيب إنما هو الاقتصار على الجنس البعيد، وأما ذكر الجنس البعيد والفصل فهو حد تام، ولم يقل أحد إنه معيب. انتهى.

---

(1) وهكذا قال أبو حيان في "شرح التسهيل" : قوله "لفظ" جنس يشمل المحدودَ وغيرَ المحدود، وهكذا شأنُ الحدود، تبدأ أولا بالجنس، ثم تأتي بالفصل، لكن المصنف أخذ جنسا أبعد، وترك جنسا أقرب، وهو "القول"، إذ اللفظ ينطلق على المهمل كـ"ديز" مقلوب "زيد"، و"رفعج" مقلوب "جعفر"، وينطلق على الموضوع، فلو أَخذ الجنسَ الأقرب كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمة قول. انتهى.

قلت: عيبُ الاقتصار على الجنس البعيدِ نقصُ الإحاطة بالذاتيات، على خلافٍ في جواز التعريف بالأعم والتعريف بالمفرد.

وأما قوله (وأما ذكر الجنس البعيد والفصل فهو حد تام) فهذا غريب، إذ هو حد ناقص لا تام كما هو معروف، لعدم استيفائه جميعَ الذاتيات.

ولا ريب أن العدول عن التام مع إمكانه إلى الناقص عيبٌ وقدح في الكمال.

ووجهُ نقصِه فواتُ الذاتيات الواقعة بين الجنس البعيد والقريب، إذ البعيد أعم من القريب، فلم يدل على جميع ما يدل عليه القريب من الذاتيات، لأن الأعم لا يدل على الأخص، ثم الفصل وإن كان مساويا للماهية، لكن دلالته على تلك الذاتيات الفائتة إنما هو بالالتزام، وهي مهجورة عندهم في التعاريف، فتحقق الفواتُ المقتضي لنقص الحد، لأن التام ما استُوفي فيه ذكرُ الذاتيات ولو إجمالا.

قال ابن هشام في "شرح اللمحة البدرية" : والقريب أولى من البعيد، لأن فيه إخلالا ببعض الذاتيات. انتهى. ولهذا قلنا على كلام الفيشي: إن ابن هشام يعني بالعيب مخالفة الأولى لا الفساد، ويجيء آخرَ التعليق ما يؤكده.

ثم التحقيق أن تعريف الكلمة بأنها "لفظ دل على معنى مفرد" حد تام، إن قيل: إن تعريفها بأنها "قول مفرد" حدٌّ تام، لأن الأول قد اشتمل على جميع ما يشتمل عليه الثاني، وإنما عيبُه إنْ عُد عيبا: طولُه، إذ كان بالإمكان اختصارُ قوله "لفظ دل على معنى" في كلمة واحدة وهي "قول"، فكأنه ذكر بدلَ الجنسِ القريب تعريفَه، ففَصَّل ما دل عليه لفظُ الجنس القريب إجمالا.

قال الغزالي في "المعيار" : وتطويلُه (يعني الحد) بذكر حد الجنس القريب بَدَلَ الجنس، كقولك في حد الإنسان: "إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة ناطق مائت"، فذكر حد الحيوان بدل الحيوان، وهو فضولٌ يستغنى عنه، فإنَّ المقصودَ أن يشتمل الحد على جميع ذاتيات الشيء: إما بالقوة، وإما بالفعل، ومهما ذكر "الحيوان" فقد اشتمل على "الحساس والمتحرك والجسم" بالقوة، أي: على طريق التضمن. انتهى.

وإنما قلنا (وإنما عيبُه إنْ عُد عيبا) لأن ابن سينا يُسَهِّل في مثل هذا ولا يعده أمرا كبيرا، حيث قال في "الإشارات" : لو تعمد متعمِّدٌ أو سَهَا ساهٍ أو نَسِي ناسٍ اسمَ الجنس، وأتى بدلَه بحد الجنس، لم نقل: "إنه

خرج عن أن يكون حدا" مُسْتَعْظِمِين صنيعَه في تطويل الحد، فلا ذلك الإيجازُ محمودٌ كلَّ ذلك الحمد، ولا هذا التطويلُ مذمومٌ كلَّ ذلك الذم إذا حُفِظَ فيه الواجبُ من الجمع والترتيب، وكثيرا ما يُنتفَع في الرسوم بزيادةٍ تزيد على الكفاية للتمييز. انتهى.

والتعريف الأول قد حُفِظ فيه جَمْعُ الذاتيات إذ هو مستوفٍ لها، وترتيبُ الجنس قبل الفصل كما هو ظاهر.

لكن لا يخفى أنه مع عدم موجب التفصيل يكون التفصيلُ تطويلا وفضولا ينبغي صونُ الكلام عنه، فكيف بالتعاريف؟! وقد صرح ابن هشام في "شرح اللمحة البدرية" بأولوية تعريف الكلمة بالقول المفرد، لكونه أخصرَ مع تحصيله للمعنى المقصود. (شرح اللمحة البدرية: 243 – 244)

هذا والذي حملني على تقييد هذا التعليق ما وقع في حاشيتي الفيشي والسجاعي ولم يكن الغرض مناقشة نفس تعريف ابن هشام.

هذا والله أعلم وأحكم.

انتهى ما قصدناه في هذا التعليق، وقد كتبته صباح يوم الخميس 21 صفر 1442 الموافق لـ 8/ 10/ 2020 ، مع تشويش ولدي يوسف – يحفظه الله – عليّ، والحمد لله رب العالمين.

زهران كاده